التعاون الاقتصادي بين دول شرق حوض النيل

د.انصاف علي عمر بابكر
جامعه بيشة – كلية الآداب و الإدارة للبنات
المملكة العربية السعودية
neeshamoaizrayahneesha@hotmail.com

4

الملخص

التكتلات الاقتصادية ليست ظاهرة جديدة ولكنها السمة الأبرز لجيوسياسية العالم المعاصر ، عالم العولمة و السوق المفتوحة . علم السوق الصغير الظاهرة تعود في أصلها إلي القرن التاسع عشر . فالعالم اليوم يعيش في حالة تستوجب علي الدول النامية إن تعيد نظرتها في قضايا التنمية ومن الصعب إن تواجه متطلبات العصر وحدها دون الدخول في تكتل .

أهم المقومات الاقتصادية لقيام التعاون الاقتصادي هي

- توفر الموارد الطبيعية
- توفر عناصر الإنتاج اللازمة للعملية الإنتاجية .
- توفر البنية الأساسية.
- توفر مناخ استثماري جاذب .

ومن أهم مقومات الاقتصاد لدول شرق حوض النيل في مصر الصناعة ، السياحة ، الزراعية والطاقة . وفي السودان أهم قطاعاته الاقتصادية الزراعة ، الصناعة ، الطاقة التعدين والثروة الحيوانية . و اريتريا الزراعة ، الرعي ، الغابات والصناعة . أم أثيوبيا يعاني الاقتصاد بها من إشكاليات بنيوية وهيكلية ولكن بدأت الحكومة الأثيوبية بجهود إصلاحية منذ العام 1991م ولكن الأداء الاقتصادي ما زال متواضع وأهمه الزراعة في جنوب السودان – دولة حديثة – يحتاج الاقتصاد بها إلي الكثير من الدعم الفني والخبرات ويمكن إن يقدم ذلك من مصر في شكل التعاون بينهما في مجال الثروة السمكية والسودان في مجال البترول .

نلاحظ إن السودان ومصر يمتلكان مقومات التعاون الاقتصادي أكثر من غيرهما من دول منطقة شرق حوض النيل وتاريخهما مشترك وثقافتهما متشابهه والعلاقات الاقتصادية بين هذين البلدين قديمة قدم التاريخ ترجع في أساسه إلي ناشئتهما بهذا أخذنا هذا التعاون أو التكامل كنموذج للبحث.ارتفع التعاون بصورة ملحوظة في مجالات عديدة خاصة بعد قيام مشروع الربط البري بينهما وأصبحت أكثر سهولة .

Abstract

Economic grouping is not new but a feature of the modern world , globalization and open markets . small markets go back to the 19th century . the world of today entails the developing countries to review the problems of development , because it is difficult to face the demands of this time alone without making groups of co.operation . The most significant pillars of economy for creating co.operating are :

1- The existence of the natural resources .

2- The existence of the elements of product in . 3- The existence of attracting investment climate . 4- The existence of the basic infrastructure .

The basic economic sources in East Nile basin while comprises Egypt , Sudan , Eritrea and Ethiopia . in Egypt – industry , tourism , agriculture and energy . in the Sudan – agriculture , industry , energy , mining and animals . in Eritrea – agriculture rearing animals , forests and industry – As for Ethiopia , its economy suffers some problems but the government started to remedy the situation since 1991 . But its economy still mild and the most significant source is agriculture As for the south of Sudan , a newly born country , its economy needs technical experience support . this Could be from Egypt in the domain of fishing and from the sudan in the domain of petrol . it is clearly noticed that Egypt and the sudan have the basics of co.operating ratter than the other countries of the basin because of the historical ties and the accessoribility of creating mutual co.operation .

مشكلة البحث :

التكتلات الاقتصادية ليست ظاهرة جديدة وإنما هي سمه قديمة أصلها يرجع إلي القرن التاسع عشر ، والعالم اليوم في تطور مستمر وسريع جدا بسبب ثورة المعلومات ولكي تواجهه الدول النامية هذا التطور لابد من الدخول في تكتلات اقتصادية ، لذلك حاولت الدراسة الإجابة علي التساؤلات التالية :

1/ ما هي المقومات الاقتصادية لقيام التعاون الاقتصادي بين دول حوض النيل الشرقي ؟

2/ هل مصر والسودان يمتلكان مقومات التعاون الاقتصادي أكثر من غيرهما من دول شرق حوض النيل ؟

3/ هل الدول النامية مثل مصر والسودان في حاجة إلي قيام تعاون اقتصادي بصورة اكبر من الدول المتقدمة

أهمية البحث :

تتمثل أهمية البحث في الأتي :

1/ التعرف علي أهم المقومات الاقتصادية لدول شرق حوض النيل .

2/ حان الوقت لإيقاف الخلافات وإنشاء المزيد من التكتلات الاقتصادية بين الدول النامية بصورة عامة ودول شرق حوض النيل بصفه خاصة .

3/ إمكانية قيام تعاون اقتصادي بين دول شرق حوض النيل كبيرة جدا لما تملكه هذه الدول من مقومات فضلا عن تقاربها جغرافيا .

أهداف البحث :

1/ تحليل الوضع الراهن للتعاون الاقتصادي بين مصر و السودان

2/ الإسهام في وضع خطة يمكن إن تساعد متخذي القرار في وضع نموذج للتكامل بين مصر والسودان لاحتياجهما لمثل هذا التعاون والتكامل فضلاً عن تاريخهما المشترك وثقافتهما المتشابه وموقعهما الجغرافي .

فرضيات البحث :

1 / توفر أهم مقومات التعاون الاقتصادي بين دول حوض النيل الشرقي مثل الموارد الطبيعية والبشرية والبنيات الأساسية وعناصر الإنتاج فضلاً عن المناخ الاستثماري الجاذب .

2/حاجة دول شرق حوض النيل كدول نامية إلي التعاون الاقتصادي مثلها مثل الدول المتقدمة .

منهجية البحث :

تم استخدام المنهج التاريخي الذي يهتم بوصف وتسجيل الوقائع والأحداث والموارد والإمكانيات ثم تفسيرها وتحليلها ،كما استخدم المنهج الوصفي التحليلي بالاضافة إلي الاعتماد علي جمع كثير من المعلومات من كتب وتقارير ودوريات و الشبكة العنكبوتية الدولية .

التعاون الاقتصادي بين دول شرق حوض النيل

مفهوم التعاون الاقتصادي فوائده ومقوماته :

مفهوم التعاون الاقتصادي من مفاهيم الاقتصاد التي ليس هناك إجماع واضح حول تعريفها ،هناك خلاف بين المفكرين الاقتصاديين فبعضهم تعامل مع المصطلح وفقا لما هو اندماج والبعض استخدم التكتل والبعض استخدم مفهوم التعاون ويعزى هذا الاختلاف إلي التباين في وجهات النظر حول التكامل المقترح بين مجموعة من الدول هل هو في شكل اتفاقيات ثنائية أو تعاون بين دولتين أو في شكل تكامل إقليمي بين مجموعة من اجل إنشاء كتلة اقتصادية وهكذا وقد ظهر لهذا المصطلح العديد من التعريفات سنعتمد في هذه الدراسة تعريف (بيلا بلاسا)والذي يعرف التكامل الاقتصادي بأنه (عملية وحالة ؛ فبوصفه عملية فإنه يشتمل علي الإجراءات والتدابير التي تؤدي إلي إلغاء التمييز بين الوحدات المنتمية إلي دول قومية مختلفة وكحالة تتمثل في السعي نحو إلغاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية)

التكتلات الاقتصادية ليست ظاهرة جديدة فتاريخ بروز هذه الظاهرة يعود إلي القرن التاسع عشر ، إلا أنها صارت اكبر واتخذت أشكالا جديدة في ظل النظام العالمي الجديد حتى صارت من ابرز سمات جيوساسية العالم المعاصر،وما زاد من حجم الظاهرة هو خضوع الدول المتقدمة والنامية لشروط منظمة التجارة العالمية الخاصة بتحرير التجارة ،وكذلك خضوع جزء كبير من الدول النامية لشروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وما ترتب على ذلك من عمليات الخصخصة والتكييف الهيكلي.

العالم اليوم يستوجب على الدول النامية أن تعيد نظرتها في قضايا التنمية ومع قوة الشركات وفي ظل هذا النظام الذي أصبح سوق صغيرة صارت الدول ضعيفة في مواجهة الشركات العملاقة ومن الصعب بل من المستحيل علا أي دولة مهما كانت إمكانياتها ومقدراته علي أن تواجه تحديات العصر دون الدخول في تكتل اقتصادي السوق التي ينشئها التعاون الاقتصادي انجح و تحقق الاستخدام الأمثل للموارد والسبب في ذلك أن السوق التي ينشئها التعاون أوسع بكثير من السوق الناجمة عن المواجهة الاقتصادية فالحجم الاقتصادي في ظل التعاون اكبر بكثير وتكلفة إنتاج الوحدة الواحدة اقل مما هي عليه في ظل المواجهة الاقتصادية

سنذكر بعض الفوائد التي تحصل عليها الدول من التكتلات الاقتصادية:

1. مواجهة تحديات العصر المتلاحقة.
2. تقليل المخاطر عن طريق التعاون عبر توزيع المخاطر وتشتيتها .
3. استحالة وجود تنمية مستقلة ومتوازنة في مواجهة النظام الدولي الذي يرفض التوجه القطري والوطني
4. تحقيق عوائد مشتركة مناسبة من خلال الاستغلال المشترك لإمكانيات الأطراف المشاركة .

5. خلق مزيد من تداخل الهياكل الاقتصادية لصالح تعزيز تنميتها .
6. تيسير الاستفادة من مهارات الفنين والأيدي العاملة بصورة أفضل وعلى نطاق أوسع وهذا يؤدي إلى تقسيم العمل الفني والوظيفي .
7. رفع مستوى رفاهية المواطنين فالتعاون الاقتصادي يمكن المواطنين من الحصول علي السلع بأقل أسعار ممكنة.
8. الاعتماد على خارج دائرة التعاون سيقل بصورة كبيرة التعاون الاقتصادي يؤدي إلي زيادة التنوع في النتاج بطريقة اقتصادية وهذا يحمي اقتصاديات الدول المشاركة في العملية التعاونية من الانتكاسات و التقلبات.

المقومات الاقتصادية لقيام التعاون الاقتصادي :

يستند قيام التعاون الاقتصادي علي مجموعة المقومات الاقتصادية و السياسية التي تعززه وتضمن إستمراريته سنقوم هنا بالتركيز علي عرض المقومات الاقتصادية

1. توفر الموارد الطبيعية والبشرية
2. يعد هذا العامل عاملا أساسيا في نشوء عملية التعاون الاقتصادي حيث قد

يتوفر لبعض الدول ما لا يتوفر لغيرها والعكس حيث يمكن إن تكون هناك دول تمتلك أراضي زراعية واسعة وخصبة في حين تمتلك أخرى عمالة وفنين مهرة ففي مثل هذه الحالة التعاون يحقق اكبر درجات الاستفادة لكلا الطرفين

3. :توفر عناصر الإنتاج اللازمة للعملية الإنتاجية يبرز هذا الجانب أهمية عنصر العمل الاختصاصي والفني لمل لهو من أهمية في العملية الإنتاجية وتحقيق الكفاءة فيها وهذا العنصر ضروري لإنتاج التعاون الاقتصادي
4. توفر البنية الأساسية :

يقصد بها الطرق ووسائل النقل والاتصال وغيرها وهو عنصر هام لنجاح أي تعاون اقتصادي لان حرية انتقال السلع والخدمات الأساسية وضعف البنية الأساسية يؤدي إلي ضعف مدى الاستفادة من مزايا التخصص ، فمثلا ارتفاع كلفة النقل تؤدي إلي ارتفاع أسعار السلع مما يؤثر سلبا على العائد ومن ثم علي عملية التكامل الاقتصادي

5. :توفر مناخ استثماري جاذب

لابد للدول التي تنوي الدخول في عملية التعاون الاقتصادي من إن تعمل على توفير مناخ الاقتصاد الاستثماري الجاذب وتشجيع المستثمرين

التعاون الاقتصادي بين دول شرق حوض النيل :

إن الدول النامية مثل الدول المتقدمة تحتاج إلي التعاون الاقتصادي بل في الحقيقة هي أكثر حاجة للتعاون الاقتصادي من غيرها من الدول ؛حتى تبقي في دائرة المنافسة. و التحولات الهيكلية في الاقتصاد الدولي يجب أن تدفع هذه الدول نحو الإسراع في تغيير هيكل عملها حتى تلحق بالتحولات الاقتصادية العالمية وما يرافقها من عمليات الإدماج التي تزامنت مع عمليات تحرير حركة رؤوس الأموال عالميا سواء عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر أو عبر تدفقات الأجل القصير .

إن إمكانية قيام تعان اقتصادي بين دول شرق حوض النيل كبيرة جدا وذلك لما تملكه هذه الدول من مقومات فهي قريبة من بعضها جغرافيا تملك تاريخا مشتركا وعواملها الثقافية متشابهة وهذه الدناميات ذات أهمية في قيام أي تعاون اقتصادي أو سياسي في مواجهة الضغط الدولي والمنافسة العالمية.تحتاج دول شرق حوض النيل كدول نامية إلي الدخول في تعاون يشمل جميع المجالات كي تواجه الصعاب والتحديات الراهنة والمستقبلية وتحتاج إلى إن ترفع معدلات رفاهية مواطنيها وهي حاجة أساسية للدولة المسئولة وهذا لن يتحقق إلا في ظل تعاون اقتصادي فمواطني هذه الدول برغم من إن دولهم تمتلك العديد من الثروات كما سنرى إلا إن اغلبهم يرزحون تحت خط الفقر وهذا يرجع لعدم الاستخدام الأمثل لهذه الثروات سواء كانت بشرية أم الطبيعية.

تحتاج كذلك وبشدة إلى تبادل الخبرات خصوصا في مجال الزراعة وهذا لما تشكله من أهمية في جميع الاقتصاديات تحت الدراسة حيث انه المصدر الأساسي للدخل إلا أنها رغم ذلك تظل غير مستخدمة الاستخدام الأمثل .

إن من المميزات العامة التي تتمتع بها دول شرق حوض النيل هي تجانس اقتصادياتها ، ولهذا أهمية كبرى في تحقيق التقارب بين هذه الدول .

هناك رغم هذا العديد من العقبات التي تقف أمام قيام التعاون مثل ضعف البنية التحتية للتواصل بين هذه الدول برغم من انه في الفترات الأخيرة بدأت تظهر العديد من مشاريع الربط مثل مشروع شبكة الربط البري

بين السودان ومصر و كذلك يقف عائقا أمام وجود التعاون الاقتصادي عقبتي الحرب والسياسة فالصراعات السياسية لها دورها في تحديد مع من تتعاون الدول ومعظم هذه الدول مثقلة بالحرب الأهلية وحتى الدولية. إلا أن جميع هذه العقبات يمكن التغلب عليها تقليبا لمصلحة الدول ومواطنيها لأن هذه الدول في أمس الحاجة إلي بناء سوق اقتصادية مشتركة ويجب كذلك أن تعمل على خفض التكلفة الجمركية فيما بينها مما يعزز الاستثمارات المشتركة كما تحتاج إلى بناء بنية تحتية تربط بينها فالبنية الموجودة الآن غير كافية ، كذلك يشكل إزالة العوائق الأمنية تحديا لهذه الدول فالتهديد الأمني طارد للاستثمارات.

سنقوم بإلقاء نظرة عامة على اقتصاديات دول شرق حوض النيل تتيح لنا الكشف عن الإشكاليات التي تقف عقبة أمام التعاون والمداخل لوجود تعاون بين هذه الدول .

أولا :الاقتصاد المصري :

الاقتصاد المصري من اكبر واقوي الاقتصاديات في إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط وتعد مصر ذات موقع متميز على الصعيد العالمي وذلك نسبة لموقعها الجغرافي وأهميتها كمعبر استراتيجي للعديد من صادرات المنطقة عبر قناة السويس يعتمد اقتصاد مصر بشكل رئيسي على الزراعة ودخل قناة السويس ،السياحة ،الضرائب ،الإنتاج الثقافي و الإعلامي النفط الغاز بالإضافة إلى تحويلات العملات الخارجية .

مقومات القوة في الاقتصاد المصري:

1 - سوق داخلي كبير يقترن بقوة شرائية متنامية

2 - احد أسرع أسواق تكنولوجيا المعلومات نموا في العالم (35٪ سنويا)

3 . أيدي عاملة رخيصة نسبيا

4 . احتياطات ضخمة من الغاز الطبيعي

5 . موقع جغرافي متميز

6 معالم سياحية متميزة جاذبة للسياحية

مر الاقتصاد المصري خلال مراحل تطوره بالعديد من الأشكال حتى وصل شكله الحالي وقد واجه طوال هذه الفترة العديد من الصعوبات التي تمكن من التغلب عليها وتجاوزها

الاقتصاد المصري خلال الأعوام السابقة يسير بخطى متحسنة وثابتة ويؤكد ذلك نتائج الأداء الاقتصادي والمالي خلال الأعوام السابقة ففي العام (2008 \ 2007) حقق الاقتصاد المصري نمو بمعدل7,1 ٪ في المائة وارتفع الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج إلي684,4 مليار جنيه مصري

وقد حدث في عام 2013بداية العمل في الخطة الخمسية والتي تسعى إلى خفض معدل التضخم إلي 5٪ وتحقيق معدل نمو سنوي يصل إلى 8٪.

مقومات الاقتصاد المصري :

الصناعة :

شهدت الصناعة في مصر تطورا ملحوظا خلال العقد الأخير وانفتحت مجالات جديدة واستحداث في الوسائل وقد زادت كذلك فرص المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتصنيع الزراعي وقد فتحت الثورة المصرية آفاقا جديدة للصناعة مع تزايد الإشادة بالثورة المصرية بالرغم إن 80٪ من الاستثمارات كانت قد انسحبت في الأيام الأولى للثورة إلا إن كثير منها قد عاد

السياحة :

السياحة تحتل موقعا متميزا في الاقتصاد المصري وذلك لما تملكه مصر من مقومات اقتصادية كبيرة جعلتها قبلة سياحية للسياح من كل دول العالم إلا أنها قد تراجعت خلال العام الفائت نسبة للاضطراب في الأوضاع السياسية وقد حصل التراجع بنسبة بلغت 30٪ عن العام الذي قبله والحراك الذي يشهده هذا القطاع والتطور المستمر يؤهله لتلافي الخسائر والاستمرار في التقدم

قناة السويس :

بعد تأميمها في العام 1956 صارت قناة السويس من أهم قطاعات الاقتصاد المصري ويبلغ مقدار دخل قناة السويس نحو 4,8 مليار دولار أمريكي في العام وقد ذكرت صحيفة واشنطن بوست إن عائدات قناة السويس بلغت في أواخر العام 2011 أكثر من 5,22 مليار دولار عن العام الذي سبقه وقد ذكرت وكالة الأنباء الأمريكية (اسوشيتيد برس) أن الزيادة بلغت في ديسمبر 2011 4,8 ٪ عما كانت عليه في ديسمبر 2010 مشيرة إلي أن تلك الزيادة تأتي برغم الانخفاض في عدد السفن المارة في القناة بنسبة 1.1 ٪ ،وقد ذكرت الوكالة على لسان هيئة قناة السويس إن العائدات قد زادت بنسبة 1,9 ٪ من شهر نوفمبر إلى ديسمبر 2011 فقط

الزراعة :

تشكل الصادرات الزراعية مصدرا هاما للدخل وقد شهدت تطورا كبيرا ومن الصادرات الزراعية المصرية القطن الخام والمحصول الأول من الصادرات المصرية هو محصول الأرز بنسبة تبلغ 40٪ من إجمالي الصادرات الزراعية ومن المحاصيل التي تنتجها مصر أيضا محصول القمح والذي بلغ كما ذكرت السيدة فايزة أبو النجا وزيرة التخطيط والتعاون الدولي التي قالت إن إنتاج مصر من القمح قد زاد إلي ثلاثة ملايين طن خلال العام 2012 مما سيساهم في توفير العملة الصعبة التي كان يتم إنفاقها على استيراد القمح بالإضافة إلي ذلك تنتج مصر محاصيل أخرى مثل البرتقال و البطاطس وتشير التقارير الرسمية إلى أن القطاع الزراعي قد حقق تزايد مستمرا في الاستثمارات المنفذة إذ بلغ حجمها نحو 6.4 في العام 2006\2005 زادت عام 2007\2006 إلى 8.6 مليار جنيه وتمثل هذه النسبة حوالي 6.3 ٪ من نسبة الاستثمار العام وقد حصل في العام 2006 إن ارتفع معدل النمو الحقيقي بقطاع الزراعة ليصل إلى 3.3 ٪ .إلا إن التقارير الدولية تشير إلى انه في كثير من الاستراتيجيات التنموية في الدول النامية ومن بينها مصر التي تتراوح بين التنمية القائمة على التصنيع من خلال بدائل الواردات أو إستراتيجية النمو الذي تقوده الصادرات لا تقوم الزراعة إلا بدور ثانوي داعم وكثيرا ما كانت تغفل أهمية التفاعل بين الزراعة والقطاعات الأخرى

قطاع الاتصالات :

يعد قطاع الاتصالات من القطاعات الناهضة في الاقتصاد المصري وهناك توقعات لهذا القطاع بأن يكون هو القاطرة التي تقود الاقتصاد المصري ويساهم بنسبة كبيرة في الدخل القومي الإجمالي ومستمر في النهوض ومن المهم جدا دعم هذا القطاع لما له من أهمية إستراتيجية وتشير العديد من التقارير إلى إن القطاع سيشهد نمو أكثر خلال السنين القادمة وقد ذكر وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصري الدكتور محمد سالم إن قطاع الاتصالات سيتخطى معدلات نمو القطاعات الأخرى مشيرا إلى إن النمو سيصل إلى 10٪ خلال الربع الأخير من العام 2012وقد ذكر الوزير إن هناك عديد من المشروعات سيتم انجازها خلال المستقبل

الطاقة :

ظهرت صناعة النفط في مصر في العام 1956 ويقدر إجمالي إنتاج الزيت الخام والمكثفات والغاز الطبيعي بحوالي 42,9 طن مكافئ .وتسعى مصر إلى جذب القطاع الخاص للاستثمار في مجالات البنية التحتية ومن

بينها مشاريع الطاقة وهو مجال امن للاستثمار وخصوصا في ظل الظروف التي تمر بها مصر وقد وضع البنك الدولي عبر زراعه الاستثمارية مجال الطاقة في مصر ضمن أولويات أجندته

ثانيا :الاقتصاد السوداني :

يتمتع السودان يتوفر عدد من المميزات التي تؤهله للدخول بعملية تعاون اقتصادي فالسودان له مساحة جغرافية واسعة بمناخ متباين أراضي زراعية خصبة غير مستغلة بالصورة المثلى موارد مازالت في باطن الأرض وغيرها من المميزات الاقتصادية

أهم قطاعات الاقتصاد السوداني :

الزراعة:

السودان يمتلك العديد من المشاريع الاقتصادية الكبرى التي كانت تعتمد عليها ميزانية السودان بشكل كامل حتى ظهور البترول ،وقد كان البنك الدولي قد نصح الحكومة السودانية إلى التوجه إلى الاستثمار في الزراعة والتخفيف من الاعتماد على عائدات البترول وقد عملت حكومة السودان بهذه النصيحة مؤخرا وقد بدأت في التوجه أكثر نحو هذا المجال ولكن رغم هذا تظل هناك مساحات لم تستثمر بعد . وتبلغ نسبة الأمطار في السودان نحو 75 ملم تقدر الأراضي القابلة للزراعة بحوالي 200 مليون فدان يستغل منها حاليا نحو 30 مليون فقط أي ما يعادل 15٪ ،إن ايلاء القطاع الزراعي أهمية سيؤدي إلى حل العديد من المشاكل مثل البطالة ويساعد في محاربة الفقر ، وقد اخذ تفعيل الاستثمارات في القطاع الزراعي أبعادا إستراتيجية هامة علي كل الأصعدة الوطنية ،الإقليمية والعالمية ويعول عليه كثيرا في تنمية و انطلاق أهم قاعدة موارد بالبلاد ويعتبر السودان من أغني ثلاثة دول من حيث الموارد الزراعية حسب تصنيف منظمة الأغذية والزراعة العالمية.

إن المشاريع الزراعية تفتقد إلي وجود فنين مهرة وتحتاج كذلك لتطويرالأداء التكنولوجي وزيادة الاستثمار في ظل توفر هذه الإمكانيات للزراعة إن تدفع الاقتصاد السودان،.وسيصبح السودان سلة غذاء العالم مع مزيد من التعاون .

الصناعة :

الصناعة في السودان ما تزال متخلفة رغما عن انه في الآونة الأخيرة بدأت تظهر تجمعات صناعية حديثة وتقوم الصناعة في السودان عل مجالات الصناعة الغذائية صناعة الغزل والنسيج الصناعات الجلدية الصناعات

الكيماوية والأدوية صناعة الزيوت والصابون الصناعات الهندسية صناعة مواد البناء والحراريات بالإضافة إلي صناعة التعبئة والتغليف .

الطاقة :

الطاقة من أهم مجالات الاقتصاد السوداني وقبل انفصال الجنوب كان الجزء الأكبر من الناتج الإجمالي يعتمد علي البترول ومع انفصال الجنوب خسر السودان 80٪من البترول قد حصل ما قد كانت حذرت منه تقارير البنك الدولي عن ضرورة التوقف عن الاعتماد الكامل على البترول .وضرورة التوجه نحو الصادرات الزراعية وغير البترولية السودان يمتلك العديد من حقول البترول غير المكتشفة بعد في الشمال فاكتشاف البترول قد تم أساسا في الجنوب ولكن عديد من تقارير المسح الجيولوجي في الشمال أظهرت أن السودان يمتلك العديد من أبار النفط وهذا يحتاج إلى جذب شركات تعمل على التنقيب عن النفط خصوصا بعد ما أحدثه انفصال الجنوب من أزمة اقتصادية عاصفة

هذا غير إن السودان يمتلك العديد من مشاريع الكهرباء والسدود التي لها أهميتها البالغة في عملية التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة .

التعدين :

بعد انفصال جنوب السودان وذهاب النفط بدأت الحكومة السودانية البحث لإيجاد بدايل اقتصادية جديدة تنقذ الوضع الاقتصادي المتدهور فكان التعدين احد المجالات المطروقة خصوصا بعد اكتشاف العديد مناجم الذهب الذي تشير التقارير إلى انه سيكون له تأثير ايجابي على اقتصاد الأزمة في السودان ،وقد ذكرنا سابقا إن السودان يمتلك العديد من الثروات التي ما تزال مدفونة تحت باطن الأرض ومن المعادن الموجودة في السودان الكروم ويوجد الكروم في ولاية النيل الأزرق وتقدر كميته ب750 ألف طن من الخام الجيد بنسبة 5٪ . والمنجنيز ويوجد في ولاية البحر الأحمر فير حدود 100 ألف طن.النحاس ويوجد في ولاية جنوب دار فور منطقة حفرة النحاس بواقع 10 مليون طن كبريتيت النحاس ، وغيرها الكثير .

السياحة :

رغم امتلاك السودان العديد من المقومات السياحية حيث يتمتع بموقع جغرافي علي ضفتي النيل الأزرق والأبيض وعلي نهر النيل وفي مناطق البحر الأحمر في شرق السودان كما توجد مناطق جذابة في كافة

ولايات السودانية ، إلا أن المجال يظل غير مطروق ويفتقد إلي البنية التحتية ، وتوجد فرص متعددة للاستثمار في مجال السياحة والفندقة في كافة مناطق السودان .

الثروة الحيوانية :

السودان يمتلك ثروة حيوانية ضخمة فحجم الثروة الحيوانية يقدر ب(130) مليون رأس (أبقار \أغنام \ماشية)وتوزيعها كالأتي :

30 مليون أبقار

37 مليون أغنام

33 مليون ماعز

3 مليون ابل بالإضافة إلي 4 مليون من الفصيلة الخيلية 45مليون من الدواجن وثروة سمكية تقدر بحوالي 100 ألف طن .

كل هذه المقومات تمكن السودان من الدخول في تعاون اقتصادي مع دول شرق حوض النيل بصورة عامة ومصر بشكل خاص

ثالثا :اقتصاد جنوب السودان :

اقتصاد دولة جنوب اقتصاد ناشئ وذلك بحكم أن الدولة ذاتها ناشئة ولكنه يمتلك العديد من المقومات التي تؤهله للنهوض والمنافسة على الصعيدين الإقليمي العالمي

دولة الجنوب دولة حديثة في كل شيء وتحتاج إلى الدعم الفني والتقني الذي تستطيع دول مثل السودان ومصر تقديمه لها في إطار التعاون الاقتصادي بينها ،مثل التعاون الاقتصادي بين السودان وجنوب السودان في مجال البترول والتعاون مع مصر في مجال الثروة السمكية

جنوب السودان دولة فقيرة بإمكانيات غنية تحتاج إلي تطوير القطاع غير النفطي وقد ذكرت تقارير البنك الدولي أن 98٪ من إيراداتها من النفط وهذا يعني أن القطاعات الأخرى معطلة رغم ثراءها مثل قطاع الثروة الحيوانية و السمكية والثروة الغابية

وقد وجه البنك الدولي عبر اوبيا جلي نائبة رئيسة البنك الدولي للشؤون الأفريقية وجه الجنوب بان يهتم بالزراعة باعتبارها قطاعا يمكن ان يكون قائدا لاقتصاد جنوب السودان لما يملك جنوب السودان من أراضي

زراعية خصبة غير مستخدمة بالإضافة إلى ذلك تنويع مصادر الدخل القومي تنشيط قطاع الخدمات والسياحة والاهتمام بتوفير الوظائف ورفع كفاءة الأداء .

يحتاج كذلك الجنوب إلي تنمية القطاع الخاص وجذب الاستثمارات وقد بدأت حكومة

الجنوب خطوات فعلية في هذا الاتجاه ألانها ما تزال بطيئة وتحتاج إلى المزيد.والجنوب يعاني من غياب البنية التحتية فما زالت أجزاء كبيرة منه حتى في المدن الكبرى تعاني من عدم توفر الكهرباء ومحطات المياه والمدارس والمستشفيات والجامعات وحتى الوحدات الصحية الصغيرة .

إن التساؤل ألان يدور حول كيفية الاستفادة من ثروات الجنوب فرغم ثروة الجنوب إلا انه لا توجد تأثيرات لهذه الثروة على الناتج القومي على الأقل حتى الآن فما زال الجنوب يحتاج إلي الدعم والمساعدة ،

إن نشوء دولة الجنوب سيكون له تأثير على دول المنطقة المجاورة للجنوب بصورة مباشرة وغير مباشرة فتداعيات هذا الحدث على دول المنطقة مثله مثل أي حدث مشابه سيتأثر الاقتصاد في هذه الدول ونتوقع أن يكون له تأثير على التعاون بين هذه الدول .

الثروة الحيوانية في جنوب السودان :

يعد جنوب السودان بلد غني من ناحية الثروة الحيوانية الغابية وتسكن الجنوب قبائل رعوية هذا بالإضافة إلي هجرات قبائل المسيرية الشمالية نحو الجنوب خصوصا بعد زيادة معدلات التصحر شمالا وهذا مجال مناسب للتعاون بين السودان مصر وجنوب السودان .جنوب السودان كذلك يمتلك ثروة سمكية ضخمة وقد تم بهذا الخصوص توقيع مذكرة تفاهم بين حكومة جنوب السودان والحكومة المصرية يقدم من خلالها الجانب المصري الدعم الفني لجنوب السودان في مجال الثروة الحيوانية والسمكية

رابعا : اقتصاد ارتريا : الاقتصاد الارتري منهك من الحرب يفتقد إلي البنية التحتية فمعدل دخل الفرد منخفض فارتريا المنفصلة عن أثيوبيا في العام 1991 ظلت في حالة حرب مستمرة معها ومؤشر التنمية في ارتريا منخفض جدا .وتمتلك مناخ متباين يساعد في التنمية الاقتصادية .

ترتبط ارتريا بأقصر طريق للملاحة بين المحيط الهندي والبحر البحر المتوسط مما يجعلها تشكل حلقة وصل بين القارات الثلاثة (أسيا أفريقيا واورويا) وهذه ميزة اقتصادية مهمة.أقامت ارتريا العديد من البحيرات الاصطناعية بالقرب من اسمرا للاستفادة منا في عملية تجميع مياه الأمطار ويعد مشروعا ناجحا يوفر

الكهرباء ومفيد كذلك في الزراعة والمساقط الموجود ة في ارتريا يمكن إن تكون ثروة اقتصادية عبر إنشاء البحيرات الاصطناعية لتوليد الكهرباء وتنظيم الري .

الزراعة :

الزراعة أهم المصادر للاقتصاد الارتري حيث تعد ارتريا بلدا زراعي حيث يمارس 90٪ من السكان من الارتريين الزراعة والرعي وتشكل زراعة الحبوب 87٪ من الإنتاج الزراعي واهم هذه المحاصيل الذرة القمح و الشعير بالإضافة إلي زراعة البن التبغ والقطن ورغم توفر المؤهلات الزراعية إلا أنها غير مستخدمة الاستخدام الأمثل.

الرعي :

كمما ذكرنا فان الرعي مع الزراعة يمثلان المهنة الرئيسية للسكان في ارتريا ،وتمتلك ارتريا حوالي 10 ملايين رأس من الأبقار والجمال و الأغنام والشركات تحاول الاستفادة من الناتج الحيواني لتصدير اللحوم كذلك تصدر ارتريا منتجات الألبان إلي إيطاليا والدول المجاورة وتمتلك ثروة بحرية من الأسماك والأصداف تزيد صادراتها السنوية عن 50 مليون دولار أمريكي .

الغابات : تعد الغابات مصدرا أخر للثروة في ارتريا وتكثر فيها أشجار (الدوم) التي تستخدم في صناعة أزرار الملابس وتنتشر فيها المراعي وأشجار اللبان والصمغ

الصناعة :

الصناعة في ارتريا متأخرة وتقوم على الصناعات البسيطة ويرتكز معظمها في العاصمة أسمرا و أهم هذه الصناعات تعليب الفواكه اللحوم والأسماك وصناعة الجلود والسماد والكبريت والصابون والنسيج والاسمنت والبلاستيك.

التعدين: :

تمتلك ارتريا ثروة معدنية يجري استثمار بعضها استثمار تجاري ولكن بصورة ضعيفة وهذا يرجع لعدم الاستقرار السياسي .واهم المعادن النفط والنحاس والبوتاس والذهب والحديد والالمونيم والفضة وتقوم بالتنقيب عن النفط شركات هولندية وأمريكية وتصل كمية النحاس التي يتم استخراجها بواسطة الشركات اليابانية نحو 6000 طن من النحاس شهريا

خامسا :الاقتصاد الإثيوبي :

تعتبر إثيوبيا من البلدان الغنية بالخيرات وذلك لخصوبة أراضيها الزراعية حيث تقدر مساحة الأراضي التي يمكن زراعتها ب 80 مليون فدان و لكن الجفاف المتكرر والحرب مع ارتريا أثرا علي الاقتصاد الإثيوبي ولا سميا في إنتاج البن .ورغم عن إن معدلات الاقتصاد الإثيوبي متدنية إلا أنها تسير بسرعة مقارنة مع غيرها من الدول الإفريقية الغير منتجة للبترول و تواجه الاقتصاد الإثيوبي العديد من التحديات من أهم هذه التحديات خطر المجاعة وتعد إثيوبيا من اكبر دول إفريقيا جنوب الصحراء سكانا وتحتاج إلي 197 مليون دولار لسد النقص في الفجوة الغذائية .كما تعاني إثيوبيا من قلة رؤوس الأموال المستثمرة في كافة المجالات وبالأخص المجال الزراعي . كذلك ضعف وسائل الاتصال الحديثة .بالإضافة إلي الهجرة فرغم ما للهجرة من فوائداقتصادية إلا إن لها أيضا سلبيات منها قلة الأيدي العاملة الماهرة تدهور الريف بسب هجرة أهله.

تمتلك إثيوبيا أكبر احتياطي للمياه في شرق إفريقيا لان العديد من الأنهار تنبع من أراضيها المرتفعة ومع ذلك نجد إن النسبة المستخدمة من هذه الثروة ضئيلة جدا فنسبة المياه المستخدمة لإنتاج الطاقة تبلغ 1٪ والمستخدمة في الري 1.5٪. يعاني الاقتصاد الإثيوبي من إشكاليات هيكلية يحتاج لإصلاحها.

الزراعة:

الاقتصاد في إثيوبيا قائم على الزراعة وتمثل نصف الناتج المحلي الإجمالي و60٪ من إجمالي الصادرات ، و80٪من إجمالي العملة من القطاع الزراعي ، وتشغل 85٪ من القوة العاملة يعاني من الجفاف المتكرر وسوء الممارسات واهم المحاصيل في إثيوبيا البن والغات البقوليات القطن قصب السكر البطاطا والزراعة مازالت تستخدم فيها الأدوات البدائية ما عدا في القليل من المشاريع .

الصناعة :

تجهيز المواد الغذائية والمشروبات والمنسوجات الجلود والمواد الكيميائية وتصنيع المعادن والاسمنت ويقدر معدل نمو الإنتاج الصناعي ب 6٪ وتساهم الصناعة في الناتج المحلي بنسبة تقدر ب 12.9٪ ويعمل في الصناعة 6.6٪ من القوة العاملة .

الثروة الحيوانية : بالنسبة للثروة الحيوانية ب في إثيوبيا فاعتدال مناخها وتنوعه وكثرة أعشابها وغابات السافنا جعلت إثيوبيا تمتلك ثروة حيوانية ضخمة.

التعاون **الاقتصادي بين دول شرق حوض النيل**

(مصر والسودان نموذجا)

سنتخذ السودان ومصر كنموذج لما يمتلكان من مقومات التعاون الاقتصادي أكثر من بقية دول المنطقة فهما يمتلكان تاريخ مشترك وثقافة متشابهة والعلاقة الاقتصادية بين هذين البلدين قديمة قدم التاريخ .

ان هناك تقارب هيكلي بين الاقتصاد المصري والاقتصاد السوداني وهذا يعني تقديم ضمان بان تكون علاقة التعاون قائمة على التكافوء وليس الاستغلال بما يضمن مصالح الطرفين المشاركين في العملية وهو شرط ضروري عندما تقرر الدول الدخول في عملية التكامل

تمتد الحدود السودانية المصرية علي مساحة نحو 1273 كم ، إن الدولتين حريصتان علي تقوية العلاقات بينهما بشتى السبل المتاحة والسودان هو الدولة الوحيدة التي لديها قنصلية في أسوان وهذا يدل علي نمو حجم التبادل التجاري بين البلدين .

ارتفعت في الفترة الأخيرة درجات التعاون بين هذين البلدين بصورة ملحوظة خصوصا بعد الثورة ؛ فقد أصبحت تشمل العديد من المجالات وصارت أكثر سهولة بعد قيام مشروع الربط البري بين البلدين وتمتد مشاريع التعاون بين البلدين في مجالات الموارد البشرية والموارد الطبيعية

- زار السودان في مارس 2011 رئيس مجلس الوزراء السابق د عصام شرف علي رأس وفد يضم وزيرة التخطيط والتعاون الدولي ووزير الكهرباء والطاقة وزير الخارجية ووزير الزراعة و الاستصلاح الزراعي ووزير التجارة الخارجية ،و الزيارة أول زيارة خارجية يقوم بها رئيس الوزراء بعد ثورة 25 يناير وقد كانت الزيارة تأكيدا علي متانة العلاقات بين البلدين وأزليتها كما كانت بداية لفتح أفاق جديدة للتعاون بين البلدين .وقد وصف رئيس الوزراء الزيارة بالناجحة وقد قال(كانت الزيارة رسالة تأكيدا علي استعادة مصر توجهها الطبيعي للتعاون مع القارة الإفريقية ودول حوض النيل والسودان الشقيق بشكل خاص)

وقد تم خلال زيارة الوفد المصري للسودان التوقيع علي عدد من الاتفاقيات منها :

1 - مذكرة التفاهم بين البنك المركزي المصري وبنك السودان لتبادل المعلومات والبيانات في المجال المصرفي

2. برنامج تنفيذي في مجال الاستثمار بين هيئة الاستثمار المصرية ووزارة الاستثمار السودانية

3 - اتفاق إقامة مشروع للوقود الحيوي .

4 - اتفاق تحقيق الأمن الغذائي للشعبين .

وفي إطار التعاون صرح المهندس رضا إسماعيل وزير الزراعة واستصلاح الأراضي المصري أن موافقة الحكومة السودانية على بدء إنشاء مزرعة مصرية لمحاصيل القمح والذرة في شمال السودان تقع هذه المزرعة في مساحة تبلغ 15 ألف فدان .

وفي التعاون التجاري بين فقد تم توقيع العديد من البرتوكولات و مذكرات التفاهم بين الحكومتين السودانية والمصرية في مجالات التجارة الداخلية وتطوير الصناعة بين البلدين ووضع تيسيرات لإنهاء الإجراءات والمعوقات الجمركية التي عطلت التعاون الاقتصادي بين مصر والسودان خلال الفترة السابقة.

وهناك لجنة مشتركة للمتابعة بين السودان ومصر برئاسة كل من السيدة فائزة أبو النجا وزيرة التخطيط والتعاون الدولي والسيدة إشراقه سيد وزيرة التعاون الدولي السودانية وكانت اللجنة قد عقدت اجتماعا أكدت فيه أن يتم افتتاح شبكة الربط البري بين السودان ومصر وخاصة طريقي قسطل ـ وادي حلفا\وطريق دنقلا ـ ارقين والتين يجري استكمالهما حتى سبتمبر المقبل لزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين وقد اتفقت خلال انعقادها إنشاء مزرعة برأس مال مشترك لتربية وتسمين المواشي تعمل على مد مصر باللحوم في مساحة تبلغ 40 ألف فدان.

و هناك علاقات راسخة في مجال الاستثمارات الخاصة يشهد بذلك تدفق رجال الإعمال بين البلدين وقد تزايد هذا التدفق في الآونة الأخيرة الأمر الذي نتجت عنه زيادة التبادل التجاري بين البلدين وضاعف عدد الشركات المصرية بالسودان والعكس،وعلي سبيل المثال فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين في العام 2008 نحو 500 مليون دولار و مازال ، وتصل مصر من الصادرات السودانية ما يقدر ب 31.6 مليون دولار وأهم هذه الصادرات السودانية القطن الخام السمسم والبذور الزيتية ،وتبلغ الصادرات المصرية ما يقدر ب 2,5 مليار دولار ،وتعتبر مصر من أهم دول المنطقة التي تستثمر في السودان.

التوصيات :

نجاح التعاون الاقتصادي بين دول شرق حوض النيل يحتاج إلي إرادة سياسية فغياب هذه الإرادة يعد من أهم أسباب فشل التكامل الاقتصادي لذلك يجب الأتي:

1 - فتح المجال أمام التعاون الاقتصادي

يركز مفهوم مناخ التعاون علي كيفية تخفيض المخاطر التي تواجه الشركات الأجنبية في الاقتصاديات النامية وهو يختلف بذلك عن مفهوم بيئة الأعمال الذي يركز في العادة على كيفية تخفيض تكلفة الإنتاج وفي الغالب نجد إن هناك نوع من الارتباط بين مفهوم مناخ الاستثمار والمحددات الاقتصادية التي تتشكل من مجموعة العوامل التي تساهم في تحديد طبيعة البيئة الاقتصادية ودرجة استقرارها وتعمل تلك المحددات كعوامل جذب أو طرد للاستثمار الخاص الأجنبي أو المحلي فمن خلالها يمكن التعرف علي مستوى العجز في الموازنة العامة ومستوى العجز في ميزان المدفوعات ولا يقف مفهوم مناخ الاستثمار عند المحددات الاقتصادية بل يتعداها إلي المحددات المؤسسية السياسية والاجتماعية فالبلدان التي لا تتمتع بدرجة معقولة من الاستقرار السياسي ترتفع درجة المخاطر في الاستثمار وتبتعد عنها تدفقات رأس المال الأجنبي ، مهما كانت الفرص والامتيازات مما يؤثر علي عملية التعاون.

2 - علي الدول أن تقوم بعدد من الخطوات الإجرائية لتهيئة المناخ المناسب للاستثمار،فعليها أن تقوم بعمل حزمة من الإجراءات سياسيا اقتصاديا وقانونيا ،فقانونيا عليها أن تعمل علي استقرار التشريعات الحاكمة للاستثمار الأجنبي ،و إيجاد قوانين تتعلق بحماية حقوق الملكية الفردية والقوانين التي تنظم المنافسة وتعمل علي منع الاحتكار .وفي جانب أخر يجب العمل علي تسهيل الإجراءات الإدارية وإبعادها عن البيروقراطية والفساد الإداري التي تزيد من تكاليف الاستثمار وكذلك ضرورة توفير المعلومة .

اقتصاديا فعلي هذه الدول أن تعمل علي تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي وضع سياسات مالية ونقدية واضحة وخفض معدلات البطالة والتضخم ،وتوفير مصارف كافية ذات قدرة علي إدارة المشروعات الدولية المتنافسة من خلال ما تقوم به من تمويل تلك المشروعات بتسهيل عمليات الحصول علي الائتمان ويجب أن تقل مزاحمة الحكومات للشركات في الحصول علي هذه الائتمانات ،ويجب إتباع أسس اقتصادية في هذا النوع من العمليات

3 - توفير بنية تحتية :

علي هذه الدول أن تعمل أقصي جهدها لتوفير بنية تحتية وأن تعمل كذلك لإصلاح ما دمرته الحروب ، وذلك للدور الأساسي الذي تلعبه البنية التحتية في عملية التعاون الاقتصادي .

المراجع:

_ وكالة الإحصاء الأثيوبية

_ الهيئة العامة للاستعلامات المصرية

_ الرأسمالية السودانية :د: فاطمة بابكر محمود معهد البديل الإفريقي 2007

_ السودان حروب الموارد والهوية ، د محمد سليمان ، معهد البديل الإفريقي 2006

_ صحيفة الأهرام

_ المصري اليوم

_ صحيفة الصحافة

ـ مجلة الوسيط الاقتصادي

_ التعاون الاقتصادي والاستقرار الإقليمي : د بشير الدين يوسف حبيبي

References:

_ Democracy index 2010 a report from the Economist intelligence unit.

_ Firebrace_ james and Holand stuart never kneel drought development and liberation in Eritrea.